إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/ 549
للنشر الفوري
3 ديسمبر 2014

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

إدارة الصندوق تختتم المراجعة الثانية في ظل برنامج السودان الذي يراقبه خبراء الصندوق

استكملت إدارة صندوق النقد الدولي في 19 نوفمبر الماضي المراجعة الثانية برنامج السودان الاقتصادي الذي يراقبه خبراء صندوق النقد الدولي.[1]

وبالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه السودان، فقد حقق أداء مُرضِيا في ظل البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق والذي تنتهي مدته في نهاية عام 2014. فقد استوفت السلطات كل الأهداف الكمية لشهر يونيو في إطار البرنامج، باستثناء ما يتعلق بنمو الاحتياطي النقدي الذي تعمل السلطات على اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجته. وعلى جانب الإصلاحات الهيكلية، اعتمدت السلطات قانونا معدلا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأغلقت كل الحسابات الحكومية في البنوك التجارية. وتواصل السلطات تخفيض الاقتراض غير الميسر كما تحافظ على أدائها المرضي في سداد المدفوعات للصندوق حسب المتفق عليه في البرنامج. وفي هذا الصدد، ترحب إدارة الصندوق بالتزام السلطات السودانية بتحقيق أهداف البرنامج.

ولا تزال الآفاق مواتية للفترة المتبقية من عام 2014. فمن المتوقع أن يبلغ النمو غير النفطي 2.9% حيث يُتوقع أن يكون النشاط قويا في مجال استخراج الذهب وأن يتعافى النشاط الزراعي بفضل الأحوال الجوية المواتية. ومن المتوقع أن يهبط التضخم من 47% في يوليو الماضي إلى 29% في نهاية العام مع تلاشي الآثار غير المتكررة لارتفاع أسعار الوقود في سبتمبر 2013، وتشديد السياسة النقدية، وانخفاض أسعار الغذاء نظرا لما يُتوقع من وفرة المحصول. ومن المتوقع أيضا أن ينخفض عجز المالية العامة إلى قرابة 1% من إجمالي الناتج المحلي. وقد تحسنت آفاق عام 2015 لكنها تخضع لمخاطر على المستويين المحلي والإقليمي. فمن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 3.4% بدعم من وفرة المحصول، وقوة إنتاج الذهب، وتعافي الإنتاج النفطي.

ويركز برنامج السلطات للمدى المتوسط على السياسات والإصلاحات الرامية إلى تخفيض التضخم وزيادة الاحتياطيات الدولية وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وشامل لكل شرائح المجتمع. ويواجه تنفيذ هذا البرنامج عددا من التحديات، منها نقص التمويل الخارجي، والعقوبات الاقتصادية، وأعباء الديون الخارجية التي يتعذر الاستمرار في تحملها.

[1] البرامج التي يراقبها خبراء الصندوق هي اتفاق بين سلطات البلد المعني وخبراء صندوق النقد الدولي لمراقبة تنفيذ البرنامج الاقتصادي الذي وضعته السلطات. ولا تستتبع هذه البرامج مساعدات مالية أو موافقة من المجلس التنفيذي للصندوق.

والسودان في وضع مديونية حرج بالنسبة لمعظم ديونه الخارجية المتأخرة. وتعتمد احتمالات تخفيف أعباء الديون على إقامة علاقات طبيعية مع الدائنين الدوليين. وفي هذا الصدد، ينبغي للسودان تكثيف الجهود، بالشراكة مع جنوب السودان، لحشد تأييد واسع النطاق لعملية تخفيف شاملة لأعباء الديون المستحقة لدائني السودان الخارجيين الثنائيين. ومن الأمور الإيجابية في هذا الخصوص أن حكومة السودان توصلت إلى اتفاق مع جنوب السودان على تمديد تاريخ سريان "الخيار صفر" لعامين آخرين. [2]

وسيواصل خبراء الصندوق إسداء المشورة للسلطات بشأن السياسات الاقتصادية وتنفيذ ومراقبة برنامجها الاقتصادي، كما يواصل الصندوق تقديم المساعدة الفنية للسودان بغية المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية في مجال الإدارة الاقتصادية.

[2] في سبتمبر 2012، توصل السودان وجنوب السودان إلى ما يسمى اتفاقية "الخيار صفر"، التي يحتفظ بموجبها السودان بكل التزاماته الخارجية بعد انفصال الجنوب، شريطة أن يقدم المجتمع الدولي تعهدات قاطعة بتخفيف أعباء الديون عن السودان في غضون عامين. وما لم يتحقق هذا الالتزام، يتم تقسيم الدين الخارجي السوداني بناء على صيغة تتحدد لاحقا.